مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :14598

الرباط في : 19/9/2019

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الخروقات المرتكبة في قضية الصحافية هاجر الريسوني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

أكد عدد من المحامين والفاعلين الحقوقيين والمنظمات الحقوقية الوطنية والدولية والمؤسسات الوطنية التي تعنى بحقوق الإنسان كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على وقوع الكثير من الخروقات والتجاوزات القانونية الماسة بالحقوق وبالحريات الفردية، فيما بات يعرف بقضية اعتقال الصحافية هاجر الريسوني.

ولئن كانت استقلالية القضاء ببلدنا باتت أمرا محسوما، فإن السلامة البدنية والجسدية والحياة الحميمية الخاصة للمواطنين وحق المرأة في تنظيم حياتها، تعد من مسؤوليات أجهزة الدولة والحكومة، ولا سيما قطاعكم المكلف بحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها دستوريا.

وأمام غياب أي تحرك من لدن الحكومة المسؤولة على حماية حقوق المغاربة، ومطالبة العديد من الفاعلين الحقوقيين والمتتبعين بضرورة إطلاق سراح الصحافية هاجر الريسوني وإغلاق ملف هذه القضية التي أساءت كثيرا لصورة المغرب على مستوى حقوق الإنسان؛ نسائلكم عن الخطوات المتخذة من قبلكم لأجل التصدي لمثل هذه الخروقات؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

وهبي عبد اللطيف